



سياسات المالية العامة حصيفة.. ونراعي سيولة القطاع المصرفي عند تمويل عجز الموازنة

الصالح: وفرنا مليار دينار من النفقات الحكومية خلال 2017/2016

فريق العمل:

أحمد مغربي - محمود فاروق
تصوير: أحمد علي

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح إن الحكومة نجحت في توفير أكثر من مليار دينار (ما يعادل 3,27 مليارات دولار) من النفقات الحكومية خلال العام المالي 2016-2017 رغم جسامته التحديات التي تفرضها طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الكويتي في الوقت الراهن.

وأضاف الوزير الصالح في كلمته الافتتاحية لمؤتمر يورومني - الكويت 2017 في دورته التاسعة الذي انطلقت أعماله أمس أن الكويت بدأت منذ العام الماضي تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءة الأداء الحكومي بشقيه المالي والإداري.

وأوضح أن الإدارة المالية للدولة سعت منذ بداية الانخفاض الحاد في أسعار النفط بالتعاون مع مختلف الأجهزة الاقتصادية الحكومية إلى مواجهة الأعباء والتدابير التي فرضها هذا الانخفاض من خلال تفعيل وتبني سياسات وإجراءات حصيفة تتناسب مع متطلبات المعطيات الجديدة.

وأكد الوزير أن جهود الإصلاح الاقتصادي الحكومي نجحت في تطوير بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستثمر المحلي والعالمي والجهات العاملة في الاقتصاد الكويتي. وقال إنه بعد العمل أكثر من عام على إصلاح الهيكل الاقتصادي والبيئة الاقتصادية للدولة نرى تحسناً ملحوظاً في أداء بورصة الكويت.

وأضاف أن مؤشرات الأسعار والتداول في بورصة الكويت سجلت خلال الفترة المنقضية من هذا العام تحسناً ملموساً، إذ ارتفع المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2017 بنسبة 137٪ مقارنة



أنس الصالح متحدثاً في مؤتمر يورومني

مع الفترة ذاتها من 2016. وأوضح أن مؤشرات الأسعار في البورصة ارتفعت بنحو 20٪ للمؤشر العام للأسعار ونحو 13,2٪ للمؤشر الوزني في حين ارتفعت الأرباح نصف السنوية

بعد عام من الإصلاحات.. هذه أبرز ما حققته «المالية»

قال وزير المالية أنه بعد عام من تطبيق الإصلاحات المالية فقد تم التوصل إلى:

- ضبط سقف ومعدل نمو الإنفاق العام.
- معالجة بعض مواطن الهدر في بنود الإنفاق وابتدعنا المزيد.
- وقف التوسع غير المنضبط في إنشاء هيئات ومؤسسات عامة.
- تسريع عملية تحصيل مستحقات الدولة المتأخرة.
- وقف التوسع العشوائي في إنشاء الكوادر الوظيفية الخاصة.
- التحول من نظام الموازنة السنوية إلى نظام موازنة الأجل المتوسط.
- الحد من التجاوزات في مجالات مثل مخصصات دعم العمالة الوطنية وأنظمة المساعدات الاجتماعية.

مخصصات دعم العمالة الوطنية وأنظمة المساعدات الاجتماعية علاوة على معالجة بعض مواطن الهدر في بنود الإنفاق الحكومي. وأشار إلى وقف التوسع غير المنضبط في إنشاء هيئات ومؤسسات عامة ووقف التوسع العشوائي في إنشاء الكوادر الوظيفية الخاصة والتحول من نظام الموازنة السنوية إلى نظام موازنة الأجل المتوسط وضبط سقف ومعدل نمو الإنفاق العام. وذكر الوزير الصالح أنه تم إطلاق مرحلة الاكتتاب العام في أول مشروع شراكة وهو المرحلة الأولى من محطة الزور الشمالية للطاقة الكهربائية فيما يجري تجهيز لترسية العطاءات الخاصة بثلاثة مشروعات شراكة أخرى هي محطة كبد للنفائيات الصلبة ومشروع شبكة الصرف الصحي في أم الهيمان ومشروع تطوير وإدارة مدارس حكومية.

ويبين أن جهود الإصلاح في تطوير الخدمات الحكومية لقطاع الأعمال نجحت في خفض المدة اللازمة للحصول على التراخيص التجارية وإنشاء الشركات وخفض عدد الأيام التي تستغرقها عملية تسجيل ملكية الأراضي فضلاً عن خفض المدة اللازمة لتصدير البضائع والسلع.

استقطاب الاستثمارات

وقال إنه تم أيضاً تحقيق نجاح ملموس على صعيد استقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي، مما ساهم في توفير أكثر من 1000 فرصة عمل محلية حتى اليوم، موضحاً أن بنك الكويت الصناعي والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عزز هذا النجاح عبر تمويل نحو 900 مشروع منذ عام 2015.

وأشار إلى إنجازات «تستحق الإشادة والاعتراف» وهي النجاح الباهر الذي حققته الكويت في عملية إصدار السندات وإدارة ملف الدين العام التي حظيت بإقبال كثيف واسع وتغطيات فاقت حجم المعروض منها وتوقفت على عمليات مماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي». وذكر أنه تم إنشاء لجنة لإدارة الدين العام وإدارة متخصصة لتكون مسؤولة عن رسم استراتيجية حصيفة للدين العام تأخذ بعين الاعتبار لدى اختيار المزيج الأمثل من أدوات الدين

جهود الإصلاح الحكومي نجحت في تطوير بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستثمر العالمي

137٪ ارتفاع المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة خلال الأشهر الثمانية

34٪ نمو أصول «هيئة الاستثمار» في 5 سنوات

20٪ ارتفاع المؤشر العام للأسعار و13,2٪ للمؤشر الوزني

يجري التجهيز لترسية العطاءات الخاصة بثلاثة مشروعات شراكة

16٪ نمو الأرباح نصف السنوية للشركات الكويتية المدرجة

العائد السنوي على الأصول يتماشى مع ما يمانها من الصناديق السيادية

المحلي والخارجي الحفاظ على الاحتياطات المالية للدولة وحجم السيولة المتاحة للقطاع المصرفي المحلي بما يضمن المحافظة على التصنيف الائتماني السيادي للدولة وعدم استنزاف الاحتياطي العام.

وأكد الصالح متانة احتياطات وأصول الدولة التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار والتي تشكل صمام أمان للاقتصاد الوطني في وقت الأزمات والمستقبل الأجيال القادمة وتبرز من الجدارة الائتمانية العالية للدولة.

وأشار إلى النمو الملموس الذي حققته أصول الهيئة العامة للاستثمار خلال السنوات الخمس الماضية والذي زاد على 34٪ موضحاً أن العائد السنوي على هذه الأصول يتماشى مع ما يمانها من الصناديق السيادية.

ترقية البورصة

ونوه بجهود هيئة أسواق المال وشركة البورصة وشركة المقاصة في استيفاء شروط عضوية الهيئة في المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (الاييسكو) ورفع جاهزية البورصة للتقريب إلى مؤشر (فوتسي) العالمي للأسواق الناشئة. ويبيّن أن تلك التطورات كان لها الأثر الإيجابي في الأوساط المالية الدولية ولا أدل على ذلك من تقرير وكالة التصنيف الائتماني العالمية

(مودين) الصادر في 19 سبتمبر الجاري الذي احتفظت الكويت بموجبه بتصنيفها الائتماني السيادي المتقدم عند (أيه آيه 2) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأفاد الوزير الصالح بأن التقرير أكد قدرة الكويت على امتصاص صدمة انخفاض أسعار النفط وأن تصنيفها مدعوم بمركزها المالي القوي بصورة استثنائية بفضل أصولها السيادية وبفضل وجود قدرة مؤسسية عالية على التنفيذ التدريجي لبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.

وذكر أن القيادة الحكيمة للدولة مسنودة بقدرات وطاقات أبناء وبنات الكويت عازمة وقادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها، مشدداً على أن الكويت لن تدخر جهداً في سبيل تحقيق النقلة النوعية المستحقة في القاعدة الاقتصادية من خلال برنامج وطني شامل للإصلاح الاقتصادي يضمن للأجيال القادمة مستقبلاً زاهراً وعيشاً كريماً.

نحتاج إلى مزيد من الإصلاحات لتقوية المالية العامة

الهائل: 2,2٪ معدل القروض غير المنتظمة للأصول ينخفض لمستوى تاريخي

استعرض محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل الخطوات التي اتخذها «المركزي» على الجانب الرقابي، التي تضمنت تعزيز معيار كفاية رأس المال من خلال رفع النسبة الرقابية مع تحسين جودة رأس المال المطلوب، وبلغ معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي نسبة 18,6٪، وهي أعلى من النسبة المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال 2016.

وأضاف الهاشل في كلمته في مؤتمر يورومني - الكويت 2017 أن الإجراءات شملت وضع هوامش إضافية في صورة مصدات رأسمالية تحوطية ومصدات رأسمالية لمواجهة التقلبات الدورية ونسبة رأس مال إضافية تصل إلى 2٪ للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، وتهدف هذه المصدات المالية إلى رفع قدرة البنوك على التصدي للمخاطر النظامية.

وأشار إلى أن تم تطبيق معيار مبسط للرفع المالي لمساندة معيار كفاية رأس المال. وبلغ معدل الرفع المالي للبنوك الكويتية 10,1٪، وهو ما يفوق النسبة العالمية المقترحة والبالغة 3٪.

وذكر المحافظ أنه تم تعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة، وإضفاء مزيد من الاستقرار في هياكلها التمويلية عن طريق تطبيق معيارين جديدين للسيولة هما: معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر. وقياساً بماي من هذين المعيارين، فإن البنوك الكويتية تتجاوز الحد الأدنى للنسب الرقابية المقررة.



د.محمد الهاشل خلال كلمته في المؤتمر

وبيّن أن التحسن الملحوظ في جودة الأصول لدى البنوك المستمر، والذي يعكسه تراجع معدل القروض غير المنتظمة بشكل ثابت ليصل إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 2,2٪. ولفت إلى أن البنوك كونه مخصصات كافية، بناء على تحليل شمولي للبيانات، ما ترتب عليه ارتفاع معدل التغطية (المخصصات

3 مؤشرات استثنائية رغم البيئة التشغيلية الصعبة:

- معدل كفاية رأس المال للبنوك الكويتية 18,6٪.
- معدل الرفع المالي للبنوك الكويتية 10,1٪.
- معدل القروض غير المنتظمة 2,2٪.

237٪ معدل تغطية المخصصات المتوافرة إلى القروض غير المنتظمة

لا نسعى لأن يكون لدينا نظام مصرفي «مرن» فحسب بل «مرن بكفاءة»

10,1٪ معدل الرفع المالي للبنوك.. أعلى من النسبة العالمية المقترحة البالغة 3٪

السياسات الحصيفة لـ «المركزي» عززت سلامة النظام المصرفي



القطاع المصرفي المتين ركيزة من ركائز هيكل الاقتصاد الوطني

وأضاف: إذا كان النظام المصرفي في الكويت قد ظل يمتاز عن عواقب الأزمة المالية العالمية، إلا أن ذلك لم يمنع بنك الكويت المركزي من مواصلة جهوده في تنقيح وتحديث التعليمات والضوابط الحالية، وإصدار مجموعة من القرارات والإجراءات الرقابية الجديدة التي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

وقال محافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل إنه على امتداد أكثر من 3 سنوات مليئة بالتحديات، استطاعت البنوك الكويتية المحافظة على سلامتها واستقرارها، بل وتمكنت أيضاً من تطوير قدراتها وتعزيز مرونتها على مقاومة الصدمات. وعلى الرغم من تلك الإيجابية، إلا أنني أود إعادة التأكيد على أن قدرة البنوك في المحافظة على قوتها ومرونتها لا يجب النظر إليها كأمر مفروغ منه ودائم، ذلك أن ضعف نهاية المطاف إلى ضغوط على استقرار النظام المصرفي.

وأضاف أن الحكومة اتخذت مجموعة من الخطوات الإيجابية وإن كانت صعبة، إلا أنها ضرورية لتحسين مرونة ومتانة الاقتصاد الكلي وتقوية استدامة المالية العامة، ولكن لا تزال الحاجة قائمة لتحقيق مزيد من التقدم على كثير من الأصعدة الهيكلية، ويعتبر ترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية، وإصلاح سوق العمل، وزيادة دور القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بوجه عام هي بعض من المجالات الأساسية التي لا تزال تتطلب عناية مستمرة. وهنا تكمن الفائدة من المصدات المالية الكبيرة للدولة والتي تسمح بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل تدريجي شريطة المحافظة على استمرارية هذه الإصلاحات.

تقديرات عالمية

من ناحية أخرى، تطرق المحافظ إلى أن الخسائر التراكمية منذ اشتعال قتل الأزمة المالية العالمية قد بلغت نحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، علماً بأن هذه التقديرات لا تشمل التكلفة الاجتماعية الناتجة عن ارتفاع معدل البطالة وخسارة الناتج.